الفصل العاشر

أشياء عالمية مشتركة: وكالة خاصة من أجل البيئة الدولية

«من المعتقد أن الإنسان الأول الذى أقام فى قطعة من الأرض وأحاطها بسور، وظن أنه هو المالك لها وقال هذه ملكى. وقد وجد الناس من السذاجة إلى حد أنهم صدقوه، هذا الرجل هو المؤسس الحقيقى للمجتمع المدنى. وبعد عديد من الجرائم والحروب وعمليات القتل، وبعد كل هذه الحوادث المخيفة وسوء الحظ.. لا أعتقد أن هناك من تدخل لانقاذ البشرية بأن يصيح فى رفاقه: احذروا الاستماع إلى هذا الدجال فسوف تنتهون إذا نسيتم مرة واحدة أن ثمار هذه الأرض لنا جميعا وأن الأرض نفسها ليست ملكا لأحد».

(جان جاك روسو - العقد الاجتماعى)

* * *

لايمكن تجاهل الحشود الضخمة من المتعلمين الذين يلوحون باللافتات. وهذا هو الدرس الذى تعلمه الدكتاتوريون، والقادة الديموقراطيون على حد سواء فى السنوات الأخيرة. وقد وجد الكثيرون منهم أنفسهم فجأة بلا وظيفة، وعندما تصل هذه المظاهرات إلى حد معين يمكن أن يفيض على جوانب ميدان فى مدينة كبيرة، فإنه لايمكن أن تقمع الحشود المعارضة حتى ولو بالقوة.

إن الانصهار بين التعليم والشعور بالإحباط له أثر مدمر. إن عمال الصلب فى بولندا،

والقرويين الهنود والسود فى جنوب أفريقيا، وعمال المخيمات فى المكسيك، وعمال المناجم فى رومانيا، وعمال السيارات فى كوريا، والليبراليين فى موسكو، والأمريكيين سواء مع أو ضد حق الإجهاض، كلهم تعلموا كيف يخلقون أحداثًا فى وسائل الإعلام، تؤدى إلى إ ذلال وكسر شوكة السلطة المستقرة؛ من أجل تغييرها.

ولكن أكبر حشد حتى الآن (٢٠٠ مليون من ١٤٠ دولة، وهى أكبر مظاهرة فى التاريخ من عامة الشعب) كانت فى «يوم الأرض، ١٩٩٠». إن الذين «مكثوا فى المنازل»، كانوا يرون أن نقل التليفزيون لصور عمليات إعادة تصنيع النفايات (وهى الأسهل فى التصوير عن تصوير الغلاف الجوى للأرض) كان عملاً تافهًا، وأنه استهزاء وسخرية، من المتظاهرين الذين تركوا خلفهم الكثير من القمامة ليقوم شخص آخر بإزالتها... وينفرون من المناظر هنا وهناك لشبان نصف عراة، وقد غطوا وجوههم بالأصباغ الملونة، وهم يلهون في ضوء الشمس.

وعبر بعض المحافظين الذين يخشون على النمو الاقتصادى، عن قلقهم بصوت عال قائلين إن اللون الأخضر ربما يكون لون الكساد. وكان رد فعل بعض الليبراليين، مثلما ردَّ فعل أحد كتاب الأعمدة وليام راسبرى، والذى قال: «أنا لا أعتقد أننى، أو من هم مثلى هم الأعداء الحقيقيون للأرض». كان هذا تعليقه الذى يشكو فيه فى «يوم الأرض»، فهو يعتقد أن الملوثين هم الآخرون مثل الأوغاد الذين يعملون فى الشركات الكبرى التى تسكب البترول، والذين يلوثون الهواء بأعمدة الدخان، فى الهواء النقى المخصص للناس، ويصنعون السيارات ذات المحركات التى تنفث أدخنة العوادم. إن الملوث – فى نظره – ليس المستهلك الذى يستخدم البترول، أو يشترى المنتجات الصناعية، أو الذى يقود سيارة كما يقول راسبرى.

وقد حذر راسبرى قائلاً: «ربما يؤدى يوم الأرض إلى حدوث ضرر كبير» عندما يقتنع الناس أن «كل شىء سوف يصبح على ما يرام إذا نحن نظفنا تصرفاتنا الفردية»، إلا أن تصرفات الأفراد هى التى تؤدى إلى التهديد الشامل للبيئة العالمية.

التغيير الكبير فى العقل

إن الفقراء والأغنياء هنا يتعاونون معا لتدمير البيئة التى نتشاركها سويا بطرق مختلفة ولكنها مؤثرة، إن المشكلة هى - بكل دقة - فى تصرف الناخبين الأبرياء الذين لايرغبون فى فرض ضريبة على التلويث؛ والمزارعين الأبرياء الذين يقطعون الأشجار، والأزواج الأبرياء الذين ينجبون أطفالاً أكثر مما يستطيعون تربيتهم؛ حتى يجعلونهم أصحاء ومنتجين، والمواطنين الأبرياء الذين يعتقدون أن لوائح الحكومة ومسئولية الشركات موضوعات ليست من اختصاص «ناس مثلنا».

إننا نتعامل الآن مع مشكلات من نوع جديد، إنها مشكلات عالمية وكذلك سلوكية. أولاً هى مشكلات عالمية لأن الإجابات توجد فقط، عندما نوسع وجهة نظرنا العالمية ونغير عقولنا، حول أبعاد وحجم ما نواجهه. وهى أيضا مشكلات سلوكية لأن الإجابات تتطلب حرفياً مئات الملايين من الناس، وليس فقط غرفة مملوءة بالخبراء والقادة السياسيين، كى نفعل شيئاً أو نتوقف عن عمل شىء.

إن المجتمع العالمى- حسب المدى المحدود الذى نعتبره فيه مجتمعًا - كانت له خبرة فى تناول القضايا البيئية على مستوى العالم؛ حيث لم تصل بعد كل الحقائق، ولكن المطلوب كان التصرف وبسرعة بواسطة ملايين الناس. فالجدرى مثلاً قد قضى عليه عن طريق إعطاء أمصال لحشود لا تحصى من الأطفال، والكبار أيضاً، وإنشاء شبكة محطات بحث زراعية دولية والتوصل إلى إجماع دولى حول تأمين الطيران المدنى، وتنظيف البحر المتوسط والبحار الإقليمية الأخرى.. كل هذه الأعمال لم تتطلب الكثير من الناس ليشاركوا شخصياً كما حدث فى عملية أمصال الجدرى، ولكنها تطلبت فعلاً موافقة عدد كبير من الناس على تغيير سلوكهم. لقد كانت هذه التصرفات تتطلب التعود على طعم الأرز الجديد الغريب، والخضوع لمضايقات علميات التفتيش فى المطارات، وتعديل ممارسات التخلص من النفايات.

وبطريقة أخرى.. فإن التهديدات التى تحيط بالأرض الواسعة، والتى تؤدى إلى

الحشود الكبيرة من المتظاهرين، لم تكن لها سابقة، فقد تعودنا على التصرف لحماية البيئة، عندما يصبح الأمر واضحاً، أن شيئاً سيئاً يحدث بالفعل؛ أى بعد أن نستطيع شم الهباب وتشخيص الإشعاع السام، ونرى الأسماك تنقلب على بطنها ميتة فى البحيرة المحببة إلينا، ونقيس الحفر الصغيرة التى تسببها الأمطار الحمضية على قبور أجدادنا، ونشاهد تجرد الشجر من الأوراق فى غابة مجاورة، ونحلل الكيماويات التى تسربت إلى مياه الشرب من بركة مجاورة.

ولكن عندما نأتى إلى حماية طبقة الأوزون، التى تحمينا من سرطان الجلد أو التنبه إلى التحذير من سخونة الأرض فى القرن الحادى والعشرين نجد أنه لم يحدث أى شيء سيء بالفعل حتى الآن. فمازال العلماء يناقشون ما إذا كان جفاف صيف عام ١٩٨٨ الرهيب، الذى جذب انتباه القادة السياسيين ووسائل الإعلام كان دليلاً على أن سخونة الجو المتنبأ بها قد بدأت بالفعل. كيف يمكن التوصل إلى إجماع الآراء حول السياسات التى تؤثر على ملايين، والقائمة على أساس حسابات الخبراء؟

تكمن الإجابة فى الاستغلال الكامل لتكنولوجيا المعلومات، الذى يمكننا جميعاً من الإدراك التام لما يقوله العلماء من خلال وسائل الإعلام الشهيرة، وأن نفهم كيف ولماذا نحطم ونخرب الكثير دون إدراك حقيقى لأننا نخرب أى شيء مثل: تخريبنا للتنوع الناشيء عن الچينات الوراثية فى الغابات الاستوائية، ونقاء البحيرات والجداول والبحار الداخلية وحتى المحيطات، ونوع الهواء الذى نتنفسه، وتوازن غازات الغلاف الجوى التى تحافظ على كوكب الأرض وتجعله صالحًا لإقامتنا. وكنتيجة مباشرة لتكنولوجيا المعلومات، اكتشف المجتمع العلمى الدولى اهتماماً مشتركا فى «التغير العالمى»، وهذا تعبير مختصر لما يسميه العلماء «تفاعل نطاق الحياة مع مجال الجغرافيا».

وبالنسبة لحدوث تغيرات كبيرة فى التفكير، نجد أن غالبية من المجتمع العلمى كانت تسير خلف الرأى العام، وتسخر من أخطار التقدم التكنولوجى، ويشكون أننا بحاجة إلى مزيد من الأبحاث، قبل أن نجزم بأى شيء؛ فيما يتعلق بمشاكل مثل الطاقة النووية

والمخلفات السامة، وثلاث عقود من سباق التسلح، حيث نجد أن العلماء الذين خالفوا تعريفات الحكومة والصناعة السائدة عن التقدم كانوا أقلية، ولكن هذه الأقلية كان صوتها مدويًا وسط زملائهم .

ولكن التغيير العالمى هو استثناء ملحوظ، فقد كان العلماء الأمريكيون – ثم تبعهم بسرعة عدد متزايد من الخبراء حول العالم – هم الذين أطلقوا صفارة الإنذار بالدمار البيئى العالمى.

ويتسلم العلماء أوسمتهم، ويرقون فى مهنهم المختارة من خلال التفوق والخيال عن آفاق تخصصاتهم الضيقة نسبيًا. ولكن تغير العالم قد أحدث نوعا من الصدمة الثقافية، ودفع بأعداد كبيرة من علماء الصف الأول إلى البحث والتوصل إلى رؤى وبعد نظر أوسع يمكن أن تأتى فقط من زملائهم الذين يعملون فى مجالات مشابهة لأبحاثهم. وقد كتب جون أ. إيدى من المركز القومى للأبحاث الخاصة بالغلاف الجوى عن «الحركة العالمية فى العلوم البيولوجية وعلوم الأرض»، التى تؤدى إلى جمع شمل حركات علمية، كانت تركز على الغلاف الجوى والمحيطات والزراعة والجيولوجيا والفيزياء الجغرافية والفضاء الخارجى، وكان كل منها يعمل وحده. (كما أن طلاب المجتمع، وعلماء الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء النفس المتخصصين فى المجتمع يحاولون اللحاق بالركب).

ويقول إيدى «سوف يؤدى تقدم الفهم وتطوره حتمًا بمناطق الدراسة المحددة إلى المجالات المجاورة» ويذكر «الأهمية المتبادلة والمفيدة لاتساع دائرة دراسات الطقس بواسطة الأرصاد ودراسة الحياة النباتية والإنتاج بواسطة علماء البيئة المتخصصين فى النبات. وقد نشطت هذه الحركة مؤخراً بعد اكتشاف تغيير فى كمية ثانى أكسيد الكربون، المحصورة فى ثلوج منطقة جرينلاند، وهذا يكشف الدور المهم للعمليات الحيوية فى التغيرات الأرضية التى وقعت فى الماضى. وتم ذلك أيضاً بواسطة التقدم فى نماذج المناخ الأرضى وعلم البيئة المحلى، والتأكيد على أننا الآن نكاد نصل إلى الهدف النهائى للنماذج

العددية المزدوجة للنظام الأرضى كله» ولكن الكمبيوتر السوبر ذا الكفاءة العالية لايمكنه أيضًا حتى الآن أن يجارى التعقيد الذى لايمكن تخيله فى نظام الأرض. إن العلماء الذين ضاعفوا مطالبهم بالربط بين عديد من النظم، سوف يستمرون فى محاولة تحقيق زيادات هائلة في سرعة عمل وتخزين المعلومات فى الكمبيوتر.

فى منتصف الثمانينيات، بدأ تأثير غاز ثانى أكسيد الكربون المتزايد في الجو يجذب الانتباه العام. وفى المناقشات الدولية للبيئة العالمية، اعتبر العلماء هذه الظاهرة – على سبيل المجاز – حالة جديدة من التحول. وقبل نهاية الثمانينيات، وصف فرانك برس رئيس الأكاديمية القومية الأمريكية للعلوم، هذا التحول قائلاً «لقد أصبحت البشرية عاملاً أكثر أهمية في تغيير البيئة عما تفعله الطبيعة».

كان العلماء يقولون إن زيادة سخونة الأرض يمكنها فى فترة لا تزيد عن عمر شباب اليوم أن تحيل المناطق المعروفة بأنها مناطق إنتاج الحبوب، توفر الخبز لباقى أنحاء العالم... تحيلها إلى أرض ترابية لا تصلح للزراعة. وتزيد هذه السخونة أيضًا من كمية المياه فى البحار، وتذيب بعضًا من الثلج القطبى، وتؤدى إلى ارتفاع مستوى المياه فى المحيطات بطريقة لا يمكن إعادتها إلى ما كانت عليه. وقد لفت انتباهى عالم المستقبليات جيمس داتور إلى لافتة كبيرة زرقاء اللون، معروضة فى أستراليا تصور «الأشرعة» المشهورة لدار أوبرا سيدنى، وهى الأشياء الوحيدة الظاهرة فوق المياه المرتفعة. وكانت الكلمات المكتوبة على الإعلان تقول: «إذا تصرفت على أساس أن الأمر مهم، بينما هو لا يهمك فعلاً فإن الأمر لايهم. ولكن إذا تصرفت وكان الأمر لا يهمك، بينما هو فى الحقيقة يهمك فإن الأمر يهم».

فى عام ١٩٨٨ عندما دعت الحكومة الكندية إلى اجتماع فى تورنتو بحضور ٣٠٠ خبير ومستشار ومسئولين، ومسئول من ٤٨ دولة، اعتقدوا بالتأكيد أن تأثير غاز ثانى أكسيد الكربون كان كبيراً لدرجة أن رئيس وزراء النرويج جرو هارليم براندتلاند، الذى

كان قد رأس لتوه مفوضية دولية خاصة فى تفويض عالمى خاص بالبيئة والتنمية، قال إنها لا يجب أن تسمى بـ «البيت الأخضر» ولكن تسمى «مصيدة للحرارة».

كان اللقاء هناك حافلا بالانزعاج والنشاط «إن البشرية تمارس تجربة هائلة غير مصرح بها وواسعة الانتشار عالميا، وسوف تكون نتائجها مشابهة لنتائج حرب عالمية نووية». هكذا أعلن بيان مؤتمر تورنتو، وهو مقتبس من تعليق صدر قبل المؤتمر بسنوات، على لسان العالم روجر ريفيل. وبعد ذلك بأربع سنوات، وفى خلاصة نتائج قمة الأرض الكبرى فى ريودى جانيرو، ازداد الانزعاج والنشاط بشكل كبير.

وتلوح سخونة الأرض بالفعل كأكبر قضية بيئية فى الأفق السياسى. لقد أصبحت تلك قضية لأن تكنولوجيا المعلومات، ومنها: جمع البيانات بواسطة القمر الصناعى، ودراسة نماذج للغلاف الجوى بواسطة أقوى الكمبيوترات، والمشاركة فى التحليلات على مستوى العالم، عن طريق أجهزة الاتصالات الإلكترونية.. كل هذه التكنولوجيا أعطتنا مادة خام للمعرفة والحكمة والعمل القائم على التخمين، وكان ذلك ممكنًا فقط فى بداية الثمانينيات، عندما ظهرت الكمبيوترات السوبر، وأمكن دمجها مع أجهزة الاتصال اللاسلكية.

إننا بحاجة إذًا إلى التعامل مع البيئة العالمية ليس كسلسلة من الألغاز، التى يمكن فصلها فى استراتيجية تعاونية أو في سياسة قومية، ولكن كأجزاء مترابطة فى خطة تكاملية عامة يكون مسئولاً عن سلامتها مئات الملايين من الناس، لأن سلامتها هى مفتاح سلامتهم.

الأرض والبحر والسماء

هناك أربع بيئات كبرى، لم يتم استكشاف معظمها بعد، وتجرى معاملتها فى القانون والعرف الدولى، كأجزاء من تشاركية عالمية. فالمحيطات والفضاء الخارجى والغلاف الجوى والقطب الجنوبى مرتبطة فيزيائيا وجغرافيا، وأيضًا من الناحية

البيوكيميائية، إلا أن لكل واحدة منها تاريخها الخاص فى العلاقات الإنسانية.

* **المحيطات**:

فالمحيطات لها أطول تاريخ إنسانى؛ لأنها أتاحت العبور لعدد قليل من البحارة الشجعان، ولكنها كانت لغزاً خطيراً لمعظم سكان الأرض. لقد ظلت المحيطات طريقًا رئيسيًا، غير منتظم لهؤلاء الذين لديهم السرعة والمهارة التكنولوجية لأن يسافروا عبرها.

يعلن أحدث قانون «لمعاهدة البحار»، الذى اكتمل فى الثمانينيات أن المحيط العميق وقاعه يعتبران «الميراث المشترك للجنس البشرى»، وكانت لهذه العبارة أوراق اعتماد جيدة: فقد تحدث البابا عام ١٩٧٨ عن المبدأ «المقبول عالمياً»، الذى يرى أن البحار هى «الميراث المشترك للجنس البشرى»، على الرغم من أن مفكرى البابا أهملوا شرح من أين حصل الجنس البشرى على هذا الميراث.

وعندما اكتشفت الموارد البحرية المفيدة، وأوشكت أن تصبح نادرة، حاولت الدول أن تضع قواعد استغلالها. ولكن صعوبة التنظيم تزداد كلما ابتعدنا عن الشاطىء (البترول بجوار الشاطىء والمعادن فى قاع البحر)، وتعبئة الموارد (السمك). وإحدى السخافات الناجمة عن ذلك، هى صدور مرسوم لا يمكن توصيفه من الكونجرس يقول إن سمك السالمون، الذى يبيض فى الأنهار فى غرب الولايات المتحدة، يحمل معه الجنسية الأمريكية، عندما يسافر عبر المحيط الهادى.

وفى ظل هذه المعاهدة، يتم الاحتفاظ بأجزاء كبيرة من المحيط تصل إلى ٢٠٠ ميل من شواطىء العالم كمناطق اقتصادية. ولكن حتى فى هذه المناطق، لابد أن تتم إدارة هذه الموارد بواسطة الدول المجاورة لها كنوع من الوصاية للجنس البشرى عمومًا. الجزء الذى لم ينفذ فى هذه المعاهدة، هو أنه كان مصدراً لإقامة شركة عالمية لتنظم استخدام المعادن الموجودة فى قاع البحر. وقد رفضت الولايات المتحدة وقليل من الدول الأخرى توقيع

المعاهدة كلها لوجود ذلك الشرط فيها. وبعد وقت ليس بطويل، أعلن البيت الأبيض فى واشنطن أن بقية المعاهدة يمكن أن ينظر إليها على أنها «قانون دولى عادى»، وربما كان ذلك يمثل رقماً قياسيًا فى التحول من العادة إلى القانون.

*** الفضاء الخارجى:**

تفترض معاهدة الفضاء الخارجى، بالتوازى مع مفهوم «المناطق المشتركة» أن الكشف الإنسانى للعالم الخارجى، سوف يكون فريداً، وينشئ نوعًا من الاحتكار، تكون فيه القرارات البشرية محددة بشكل قاطع نهائية.

ولقد تم اتخاذ مثل هذه القرارات بالفعل، فالأسلحة النووية الموضوعة في مدار حول الأرض والصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية تم حظرها بواسطة معاهدة خاصة بذلك. وفى الثمانينيات، قامت حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعمل بحث عن العمليات الحربية، التى تجرى فى الفضاء، وأدى ذلك إلى اعتبار نزع السلاح فى الفضاء الخارجى موضوعاً هشًا، وإذا تركنا التطبيقات العسكرية غير المشجعة، نجد أن هناك قرارات بشرية نحن فى حاجة ماسة إليها: مثل معالجة مشكلة الحطام فى الفضاء، وتخصيص المدارات المرغوبة بعدالة. وأفضل المدارات المنخفضة حول الأرض هى مورد محدود، وهناك «مشكلة أماكن لمحطات الفضاء للوقوف» فى المدار المتزامن جغرافيًّا.

*** الغلاف الجوى:**

لم يكن المناخ والطقس (المناخ هو تعبير عن حالة دائمة من الطقس على مدى زمنى طويل) من نصيب أى أمة تدعى ملكيتها الخاصة لها. فالسحب والرياح والعواصف على عكس منتجات الإنسان مثل الطائرات والبالونات، تتحرك من خلال «المجال الجوى القومى»، دون أن تلتقط معها أية علامات من السيادة القومية، فلقد أنشىء جهاز مراقبة الطقس الدولى، دون أى ادعاء واحد بأن المناخ ملك لأحد.

إن تلوث الغلاف الجوى هو بوضوح مسئولية كل فرد. كما أن «معاهدة التعديل البيئى» تحظر التغيير المعادى فى الغلاف الجوى. ويمكن تغيير الطقس لمدة قصيرة حسب طلب الإنسان، ولكن حتى فى الأماكن التى حدث فيها ذلك لمدة سنوات عديدة (مثل محاولة إسرائيل جعل السحاب فى شرق البحر المتوسط تسقط مزيداً من الأمطار، ليس فقط فى إسرائيل، ولكن فى سوريا والأردن).. فإن ذلك لم يثر أى اعتراض دولى.

* **قارة القطب الجنوبى:**

تم تأسيس قارة القطب الجنوبى كنوع خاص من المشاركة العامة، عندما وقعت ١٢ دولة فى عام ١٩٥٩ معاهدة القطب الجنوبى (وكانت معظم الدول الموقعة قد ادعت ملكية قطع أشبه بالنظائر من هذه القارة الخالية)، واشترك قلائل آخرون فى هذا النادى الذى مازال خاصًا.

ويمكن لأى أمة لديها المقدرة التكنولوجية أن تقوم بإجراء البحث العلمى، أو مجرد الاستكشاف فى أى مكان على أرض القارة الثلجية. أما العمليات الحربية فغير مسموح بها والأسلحة النووية محظورة. ولست بحاجة لتأشيرة سفر؛ كى تزور قارة القطب الجنوبى، ولكنك تحتاج إلى كثير من المساعدة كى تصل إلى هناك وتبقى حيًّا.

وجرت مراجعة المعاهدة عام ١٩٩١، ولم يتغيب أحد من الأعضاء المؤسسين، ولم يحاولوا تأكيد مزاعمهم السابقة بملكية أجزاء من القارة. وأرادت بعض الدول خارج المعاهدة المراوغة في موضوع اكتشاف المعادن القيمة تحت الثلج أو عند الشاطىء، ولكن ذلك كان يبدو حلماً بعيداً؛ لأن الاتفاقية تمنع استغلال المعادن التجارية لمدة خمسين عاماً.

هذه البيئات الأربع الضخمة لا يمكن تقسيمها عمليًّا، فهى مرتبطة ببعضها البعض، وتؤثر على سلوك بعضها البعض، ولابد أن يحسب كل منها حسابًا للآخر؛ إذ لا يوجد أى شخص أو شركة أو أمة تستطيع أن تدعى وحدها ملكية المحيطات أو الفضاء

الخارجى أو الغلاف الجوى للأرض أو قارة القطب الجنوبى.

وفى الواقع يمكن لأى شخص أو شركة أو أمة أن تحاول التحكم فى بعض الموارد التى قد تحتويها هذه البيئات الأربع، وليس المعلومات التى تحتويها، لأن المعلومات تتسرب. ولكن السمك والبترول والمعادن الصلبة ومنافذ الطاقة وآبار المياه الباردة وإسقاط المطر صناعيًّا، وإنتاج المصنوعات دون جاذبية، والطاقة الشمسية والهيدروجين، وعناصر إنسانية أخرى مفيدة، ولكن تأسيس أو التعلق بحقوق الاستخدام أو إساءة استخدام المناطق المشتركة يعتمد – مثل أى قرار – بالإجماع على موافقة هؤلاء الذين يهتمون، وعلى سلبية هؤلاء الذين لا يهتمون بالرأى العام على إدراك من يهتمون، وعدم مبالاة من لايهتمون.

ريو : بداية جديدة

اجتمع كثير ممن يهتمون بالبيئة العالمية وبعض الذين لايهتمون معا – حوالى ٣٠ ألف شخص – من بينهم القادة السياسيون من ١٧٨ دولة فى ريو دى جانيرو فى الأسبوعين الأولين من يونيه عام ١٩٩٢؛ لمناقشة ما ينبغى عمله بالنسبة للمخاطر العالمية، وكيف يمكن الحث على عمل ذلك. وقد ظهرت وثيقة من ثمانمائة صفحة، تمت الموافقة عليها بواسطة الرأى العام، تناول فيها دين آتشيسون الأزمة الدبلوماسية، وهو مفكر لاذع، وكان وزير خارجية هارى ترومان ويقول: «يمكن أن يحصل الفرد على موافقة الجميع على بحث ما بواسطة زيادة غموض عباراته وعموميتها».

ولكن إعلان ريو قد بعد عن الدبلوماسية بطريقة مهمة. وعند دق أجراس الخطر حول تلوث الأرض.. فإنه لم يتناول الفقر كملوث أساسى، ودعا إلى «إزالة الفقر». لقد نتجت الأخطار البيئية الضخمة من الاستخدام السيىء للموارد بواسطة الأغنياء، وبالطريقة التى يهدر بها الفقير الغابات والتربة والمدن؛ لأن مشروع قانون إزالة الفقر لم يتم تناوله، ووافق الجميع على ذلك.

وأعلنت الوثيقة أنه «لابد أن يتحمل الملوث تكلفة التلوث». وكانت هذه الفكرة المهمة مختفية خلف بعض التحفظات، وصفت فى «مدخل ما»، وتبنى مبدأ «عدم تشويه التجارة الدولية والاستثمار» وأدركت وفود الحكومة الالتزامات ووافقت.

لقد جاء إعلان ريو من أجل السيدات والشباب والمظلومين من جراء نقل التكنولوجيا للدول النامية، وجاء كذلك لنشر «المعلومات المناسبة»، ولتحقيق النمو الاقتصادى، و«لنظام دولى مفتوح»، ولتعويض «ضحايا التلوث» ولمعرفة الآثار على الآخرين، ولإيجاد حل سلمى للنزاعات، ولتحقيق الاستقلالية و«المشاركة العالمية» وفوق كل شىء «التنمية المستمرة». ووافق الجميع على ذلك، ولم لا؟ لم يكن أى فرد ملتزمًا بعمل أى شىء خطير أو غالى التكلفة على وجه التحديد.

ووراء الغموض المختفى، ظهر الوجه الواضح، الذى يمثل الانفصال بين الغنى والفقير – الشمال والجنوب. فى ريو، كان الجنوب بحاجة إلى المساعدة لمواجهة المتاعب البيئية، وعلى الرغم من ذلك ظهر الأمر أمام كثير من النقاد كنوع من مساعدة القوى الأجنبية التقليدية، ووافقت كل الدول الغنية على الدخول فى هذه اللعبة. وقد وعدت اليابان برفع مساهماتها لتحقيق «التنمية المستمرة من ٨٠٠ مليون دولار إلى ١,٤ بليون دولار فى السنة خلال عام ١٩٩٦. وتعهدت أوروبا بـ ٤ بلايين دولار، ووعدت ألمانيا وحدها بأكثر من ٦ بلايين دولار. أما الولايات المتحدة التى أصرت على إزالة البنود الواضحة للمساعدة من الوثائق، التى تمت الموافقة عليها، والوعود الصريحة بالتنفيذ من نسخة المعاهدة الخاصة بالسخونة التى يعانى منها العالم، ووعدت بـ ٢٥ مليون دولار لمساعدة الدول على تحليل كيفية تقليل الغازات المنبعثة من الصوبات، و١٥٠ مليون دولار لحماية غابات العالم.

كان على التكتيك الأمريكى الذى حير علماء البيئة الأمريكية ،وحلفاء أمريكا الصناعيين، وأثارت غضب غالبية الدول النامية أن يؤكد الحقوق الأمريكية القومية،

وتتفادى القيادة الدولية، وكانت بعض المزاعم الأمريكية الخاصة بالتمثيل القومى مؤثرة بالتأكيد : انبعاثات الرصاص أقل من ٩٧٪، وأول أكسيد الكربون أقل من ٤١٪، وخصائص الغلاف الجوى أقل من ٥٩٪. ولكن الولايات المتحدة رفضت الاتفاقية الدولية الخاصة بالأهداف الصريحة فى المستقبل، فقد عرقلت معاهدة الطقس، ورفضت أيضًا توقيع مسودة معاهدة، تهدف إلى إبطاء المعدل الذى لا يتباين عنده الاختلاف بين الكائنات الحية.

ونتيجة لحساسية قضية الإجهاض فى الانتخابات الرئاسية، اعترضت الولايات المتحدة على اللغة التى يمكن أن تربط بين النمو السكانى والخراب البيئى. وظهر مبدأ آتشيسون – على مسرح الأحداث – مرة أخرى: وافقت ١٧٨ دولة على «إيجاد سياسات ديموغرافية مناسبة» وسُمِع رئيس اجتماع ريو، «تومى» فى سنغافورا، الذى حرك الاجتماع الضخم بسرعة إلى حوار مفعم بالسخرية، يقول معلقاً: «سوف يعلم ذلك الأمم المتحدة ألا تعقد مؤتمراً فى عام الانتخابات الأمريكية».

ولكن مثل هذا التجمع العالمى لايتم الحكم عليه بواسطة التصرفات الخاصة ذات تأثيرات وقتية. وعلى الرغم من سنوات الإعداد للتقدم، التزم مؤتمر ريو بتقديم أكثر من بداية، ولم يهتم بالنهاية، قال موريس ستروبخ الذى نظم التجهيزات، وخدم كسكرتير تنفيذى فى ريو : «هذه شبه مهمة وليست تثبيتًا سريعًا».

إن مسئولية الأمم ومواطنيها عن صحة البيئة العالمية أصبحت الآن قضية عالمية عامة؛ فمثلاً لأول مرة توضع إدارة الغابات – بشكل حازم – فى جدول الأعمال السياسى الدولى. إنها تحتاج إلى كثير من التحليل العلمى والاستشارات القومية والدولية، وكثير من المعاهدات والقواعد والقوانين، وفوق كل شىء معرفة عامة عن طريق التعليم العالمى لترجمة المسئوليات العامة إلى سلوكيات محددة، بواسطة الحكومات والمؤسسات والأفراد فى كل جزء معرض للخطر فى العالم.

هناك أكثر من ٥ بلايين نسمة، يشكلون الآن عاملاً أساسيًا فى تغيير الطبيعة « كل فرد على الأرض هو جزء من القضية، بما يجعل من الصعب تنظيم استجابة مؤثرة. ولكن كل فرد على الأرض يميل إلى المعاناة من النتائج، التى تقوم بعمل استجابة أساسية مؤثرة، وينبغى أن يجعل من الممكن إيجاد إحدى هذه الاستجابات يدرك النمط العالمى بشكل واسع». هكذا كتب عضو مجلس الشيوخ، والسيناتور آل جور، الذى رأس وفد الولايات المتحدة فى ريو، فى كتاب نشر فى أوائل عام ١٩٩٢. وبعد شهر من عودته من ريو، تم اختيار جور بواسطة الحزب الديموقراطى ليكون نائب الرئيس فى الولايات المتحدة. كانت البيئة العالمية قد تحركت إلى المرحلة الوسطى، ولقد تم اختيار جور لأنه قد عمل بجد؛ لكى يفهم ماذا يعنى هذا بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم.

لقد كان الرأى العام مؤثراً، ولكن نتيجة مؤتمر ريو تمثلت فى الافتراض المعروف فى اتفاقيات الأمم المتحدة من الممثلين الحقيقيين فى القضايا الدولية، وهم الدول. ويتم معظم تلوث العالم فى الماضى، ومعظم التصرفات البيئية المستقبلية تتم بواسطة الهيئات غير الحكومية من الفلاحين الأفراد إلى الشركات الكبرى. وكان معظم الشركات – إن لم يكن المزارعين – على هوامش الحوار فى ريو. وقد حاول موريس ستروخ بصعوبة أن يخلق مجالات أوسع للمشاركة. ولكن النتيجة النهائية كانت ما الذى يمكن أن تضعه الحكومات القومية فى الاعتبار؛ لصنع سياسة بيئية. وفى الدورة التالية اشتركت المؤسسات ومنفذوها فى الحوار فهم الذين يقدرون على تحمل نوايا المتحدثين.

كان التركيز على الدول متعباً بطرق مختلفة؛ فالمراقبة والتقييم البيئى تم التعامل معهما على أنهما أشياء، لابد أن تقوم بها الحكومة. ولكن فى القرن الحادى والعشرين هل يترك موضوع البيئة العالمية كمهمة للمفاهيم العالمية والتكنولوجيا والمعاهد؟ وبالإضافة إلى ذلك فالشئون العالمية لاتخص الدول. وكنتيجة لذلك، فيما عدا المناقشات الخاصة بالغلاف الجوى، فإن هذا الجزء الأكبر من البيئة العالمية يتركز على حافة اهتمام المسئولين فى ريو.

وهناك تعليق مهم قبل أن نترك قمة الأرض، إذ تكون العبارات المستخلصة مفيدة إذا أدَّت إلى تصرفات عملية وتعاون عملى. ولكن هل تؤدى التنمية المستمرة إلى «إزالة الفقر»؟ لقد أصبحت كلمة «مستمرة» كلمة مشهورة فى الوقت الحالى، والحوار سهل جداً فى سبيل عدم تحقيق نمو باسم الحرية البيئية.

لا ينبغى أن يكون عرضنا للبيئة العالمية مجرد حمايتها من التدهور، أو مجرد حمايتها من أنفسنا. بالتأكيد.. فإنه علينا حماية أنفسنا من أن تكون الشئون العالمية شئونًا إنسانية، ولكن «مأساة الموضوعات العامة» الحالية هى أننا لانستخدم ما تقدمه. ولم تستخدم الأقمار الصناعية أو تكنولوجيا المعلومات لتضييق الفجوة بين الغنى والفقير؛ لأنها تساعد الغنى لأن يعمل أكثر كفاءة مع وضد بعضهم البعض.

إننا نضيع معظم أشعة الشمس المفيدة بدلاً من تحويلها إلى طاقة مستخدمة، كما أننا مازلنا نتجاهل الطاقة الكامنة فى اختلاف درجة الحرارة بين سطح البحر الاستوائى وأعماق المحيطات. لم نمد موهبتنا البيوتكنولوجية لاستخدامها؛ لتنمية الموارد التى تجعل الدول الفقيرة غنية، أى استعمالهم المكثف باستخدام الكتلة الحية، والإشعاع الشمسى.

إن فكرة الاستمرارية تدعونا لمناقشة أى بيئة تركناها... وهى ليست فكرة دينامية بالحد الكبير الذى يؤدى إلى توليد دفعة عالمية لتحقيق النمو والعدالة.

إدارة السلوك العالمى

إن المشكلة ليست مشكلة إدارة الشئون العالمية، بل إنها تكمن فى إدارة السلوك الإنسانى فى الشئون العامة؛ فالطريق مليء بالاختيارات الأخلاقية لعمل مصالحة بين ما هو ذا كفاءة، وما هو متعقل وعادل.

* ما دعوى أجيال المستقبل على صناع القرار فى الوقت الحالى؟ إن الطريقة التقليدية

لوضع الأحفاد فى الحسبان هى «التقليل من مشاكلهم». ولكن لا يجب أن تكون أسعار منتجات اليوم بتكلفتها الاجتماعية الحالية، متضمنة ما تستعيره من هؤلاء الأحفاد؟ هل لابد من تفضيل الفقير اليوم على أبناء الأغنياء فى الغد؟ من ممن يمكنهم اتخاذ القرار وصنعه يمكن أن ينصرف إلى تحقيق شكاوى الشكاوى من سيولد؟

* إن معدلات الاستهلاك هى اسم آخر لمعدلات التلوث. هل يمكن أن نتوقف عن تدعيم عدم الكفاءة (كما هو فى الطاقة) والإضافات فى (الطعام) والفضلات السامة؟ تتوقع الصين مضاعفة إجمالى الإنتاج فى خلال سنوات قليلة، باستخدام الفحم الناعم وابتعاث ثانى أكسيد الكربون الذى يعمل على تسخين العالم، التى تشارك فيها الإنسانية كلها مع الصينيين. هل يمكن أن يكون ذلك معقولاً، كمقياس الحماية البيئة العالمية ولبقيتنا من أجل حماية الصين لصنع ٢٥٠,٠٠٠ ألف غلاية وقود، تعمل بكفاءة؟

* «نحن الناس» سوف نصبح ٦,٣ مليار بحلول عام ٢٠٠٠، وقد تم ذلك فى خريطة، سواء ثبت عدد سكان العالم عند ٨ بلايين أو ١١ بليون أو ١٤ بليون، وأصبح ذلك السؤال أهم الأسئلة الخاصة بالبيئة العالمية. من الذى يكون مسئولاً عن ذلك؟ ولماذا لايتم ذلك؟.

(عندما حدث انهيار خطير فى اقتصاديات السوق، توقفت شركات القطاع الخاص عن محاولة بيع موانع الحمل حول العالم خوفاً من المقاضاة والمتاعب مع حكوماتهم. والنتيجة الساخرة هى زيادة حادة فى استخدام الإجهاض كطريقة لتحديد النسل).

* إذا لم يلوث الإنسان البيئات العالمية العامة باختياره. من الذى يضع القيود على سلوك الإنسان فى الأشياء العامة؟ هل هؤلاء هم فقط ذوو الشجاعة الفنية القادرين على اقتحام انتاركتيكا وتشويه المحيطات، وتخريب طبقة الأوزون وسكب غازات ساخنة

فى الأرض، ونشر الصخور فى الفضاء الخارجى؟ أم هم بعض الموظفين القضائيين المتفق عليهم، لكل فرد يمتلك الأشياء العامة؟

دعنا نشرح الموضوع بشكل آخر: ينتج التغير العالمى الآن بسبب ما يفعله مئات الملايين من الأفراد والأزواج، وسوف يتغير اتجاهه وسرعته إذا توقفت مئات الملايين من الأفراد والأزواج عن عمل شيء، أو قامت بعمل هذا الشيء.

وبما أن هذا النوع الجديد من المشكلات يعتمد على مثل هذه المشاركة الواسعة، ويصل إلى مجالات فنية ومهنية عديدة، ويلمس كثيراً من الاهتمامات الاقتصادية والأمور السياسية الحساسة.. فإنه ليس من المتوقع أن يكون أى نظام حكومى صالحاً. وثمة شيء واحد من المؤكد أنه لن يحدث، ألا وهو تبنى دستور لهذا النوع من المشكلات، ذلك أن المشكلات العامة يتم الحكم عليها جميعاً أم لا.

يمكن أن نعتقد أن الشئون العالمية – على أحسن الأحوال – «نظام»، وليست مكاناً أو فضاءً. ولذا فنحن بحاجة إلى ما يطلق عليه موريس «الشروط الحدودية» و«الروابط» فى النظام العالمى. فبمجرد فهم حدود النشاط الإنسانى بصورة فعالة، سيتاح المجال أمام الاختيارات الجمعية والأيديولوجيات؛ حيث يكون واضحاً ماذا نعنى بالنشاط الإنسانى والشروط الحدودية، ونعرف ما نحب أن نفعل، وما يجب أن نتوقف عن فعله. لم يستطع مؤتمر ريو أن يدفع بالمنطق إلى هذا الحد لتأسيس الشروط الحدودية، التى يفضل عدم تخطيها.

ويمكن هنا تطبيق مبدأ المنظمة ذات الاتجاهين. إن النظم العامة وأخطار التدهور والنزاع تستلزم تأسيس أخلاقيات عامة ومعايير وقواعد وأصول الطريق. وهنا يمكن أن نتناول مناقشتهم واستخدامهم بواسطة المشاريع الخاصة والعامة والمشتركة داخل إطار المعايير والأخلاق المتفق عليها. هذا الإطار هو الذى اشترك العاملون فى صنعه، ولكن لهم دوراً استشاريًّا.

من ذا الذى يضع قواعد مثل هذه اللعبة؟ لابد أن يكون ناديًا يتحدث باسم «البشرية» كلها، الملاك الجماعيين للشئون العالمية. وهذا النادى الذى يتحمل تلك المسئولية، لابد أن يكون ذا حجم معقول، ولابد أن يمثل الناس الذين يستطيعون صنع شيء ما من أجل المشكلات التى تواجه العامة؛ أى الذين يلوثون الهواء العالمى والمياه العالمية؛ ويقطعون الغابات الاستوائية، ويتركون بقايا الصخور فى الفضاء الخارجى، ويفرشون الأراضى البور فى قارة انتاركتيكا، وإذا لم يتفقوا على ما يجب أن نفعله، فلن يتم فعله. إن الشيء المهم هو عدم الجدال واللوم، ولكن التنظيم من أجل العلاج.

هناك جزء غير مستخدم، من الآلية الدولية يمكن أن يستخدم استخداماً مفيداً لحماية ومراقبة تراثنا العام المشترك. إنه وكالة الأمم المتحدة للوصاية، وهى جزء كبير من ميثاق الأمم المتحدة (موازٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن)، الذى تركه نجاح تقليل الاستعمار، فى أنحاء العالم، دون وظيفة.

سوف يعترض خبراء الأمم المتحدة بأنه من المعقد جداً صقل وكالة الوصاية من مهامها الراكدة، وتحريكها تجاه الموجات العنيفة فى الشئون الدولية. وبالتأكيد.. فإن هدفها الأصلى (صنع السياسة للأقاليم التى تحت شرعية ما، أو البعيدة عن الدول الأعداء كنتيجة للحرب العالمية الثانية» أو بالأحرى غير القادرة على حكم نفسها)، كان يختلف عن صنع السياسة من أجل الشئون العالمية، كما كان فى الأربعينيات، عما أصبحت عليه فى التسعينيات. وكبداية فإن الاسم صحيح، ولابد أن يتصرف الشخص من أجل البشرية كوصيٍ على البيئات المحيطة الأربع.

يمكن ألا تقوم وكالة الوصاية بهذا الدور، فأعضاؤها الأصليون يفترض أنهم خليط متناسب من الدول، التى تدير أقاليم الوصاية، وعدد متساو لمن لايفعلون ذلك. إن أى تغيير فى صيغة العضوية الثابتة يعنى تعديل ميثاق الأمم المتحدة، بما يفتح المجال أمام هذه الوثيقة لمناقشة التلوث الخاص، بتلك الأغراض البلاغية فى المقدمة والفصل الأول. ولكن المجلس الحالى المؤقت يمكن أن يشكل تفويض وصاية خاص بالشئون العامة، يتكون من

الدول الأكثر قدرة على حماية «التراث العام للجنس البشرى» والاحتفاظ به، ليس فقط تلك «القوى العظمى التقليدية»، ولكن كذلك الأمم العظمى مثل البرازيل التى تعد دليلاً خاصًا على الأشياء العامة، وبعض الأعضاء غير الثابتين كما هو الحال في مجلس الأمن.

إن مثل هذا التفويض أحادى الاتجاه لا يستطيع إدارة أى شيء، فمهمته هى التفاوض حول الأخلاق والمعايير والإرشادات اللازمة لاستكشاف واستغلال الأشياء العالمية، ولحفظ سلامة البيئات العامة فى ظل المراجعة الصريحة والمستمرة. ويمكن أن يكون دور المفوضية فقط استشاريًّا، دون الاقتصار على التصويت، وسوف يسمح ذلك لأعمال المؤسسات غير الحكومية الكبرى (المجموعات البيئية، والمتحمسين لحقوق الإنسان، والأكاديميات العلمية، والهيئات المهنية الأخرى)، التى يمكن أن تأتى لتفويض الوصاية بنتائج التحليل السياسى والفنى، وتأكيد استشارة المعايير والأخلاق، وسوف تكون أكثر فعالية للاسترشاد بها فى جدول الأعمال اليومى.

لن يتضاعف التفويض الجديد، ولكنه سوف يستخدم فى تحليلاته المستمرة، وإظهار أدوار المراقبة للوكالات الدولية الأخرى؛ مثل خدمة المراقبة البيئة العالمية الطموحة (GEMS) التى نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وربما تضاف إلى ذلك قدرة القمر الصناعى الخاص بالأمم المتحدة (UN) (المقترح فى الفصل السابع كعنصر من عناصر نظام الأمانات العالمى الجديد).

إن الأمر الرسمى لتفويض الوصاية من أجل الاستخدامات الإنسانية للشئون العالمية يمكن أن يرفع مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٧٦)، لوكالة الوصاية الأصلية: «لتطوير الأمان والسلام ولتحفيز التنمية والتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتربوى، وكذلك لتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب الجنس والعنصر واللغة والدين، وتشجيع إدراك الاعتماد المتبادل بين الناس

فى العالم، والتأكيد على المعالجة الاجتماعية والاقتصادية والأمور التجارية لكل أعضاء الأمم المتحدة وقومياتها».

وعندما لاتشترك الأمم المتحدة ذاتها فى العمليات، فإن تفويض الوصاية القوى يدعم الوكالات الدولية الأخرى وغير الحكومية، أو الأفراد كمراكز أولية تسهم فى حل المشكلات الخاصة، كما فعلت منظمة اليونيب (UNEP) فى تنظيف البحر المتوسط ومعاهدة الأوزون.

أما معاهدة انتاركتيكا، فإنها حالة خاصة، فهناك مجموعة من الدول عملت معًا على مدى أكثر من ثلاثة عقود، عن طريق استشارة مستمرة بين بعضها البعض، دون وجود منظمة دولية. ولكن من هم خارج نادى انتاركيتكا، لديهم الحق فى أن يعرفوا أن ما يتعلمه من هم داخل القارة لا يحرم الخارجين من الاستفادة العلمية التى قد يتوصل إليها العلماء بالنسبة لآخر قارة عالمية، غير مكتشفة. ويمكن أن يدعم تفويض الوصاية الخاص بالشئون العالمية كالمنتدى، الذى يمكن أن تتحكم فيه دول معاهدة انتاركتيكا، وتتناقش فيه بصراحة حول ما يمكن تعلمه من العمل فى إنتاركتيكا دون محاولة التفويض، أو اقتراح برامج قومية للقواعد العلمية بين الدول الموقعة على المعاهدة.

ومن خلال إطار السياسة التى أرستها المعايير والأخلاق، هناك أدوار لأنواع كثيرة مختلفة من المؤسسات غير الحكومية للجماعات المحلية، والخاصة الذين لايُعَدُّون مشاركين فى العلاقات الدولية؛ خاصة فى زيادة الوعى وتعليم الشعب التغيرات المطلوبة فى السلوك الفردى والجماعى؛ لأن ذلك يؤثر على الشئون العالمية.

يوجد ممارسو التحليل السياسى فى الجامعات والوكالات البيئية والجمعيات الطبية والصحية ومعامل البحث. وهم يستطيعون مد يد العون فى تصميم المعايير والمستويات والأخلاق وشرحها لمن يقومون بإرشادهم. وهناك دور «لنقاط الاعتماد» لمعرفة وجهات النظر السلطوية عن كيفية استخدام البيئات العامة، دون الوصول بها إلى التدهور.

وهناك دور لقادة الأعمال فى تنظيم سلوكياتهم البيئية، وشرح أهمية ذلك للمساهمين والمستهلكين. وهناك بطبيعة الحال دور لوسائل الإعلام فى خلق الاهتمام العام وعمل الاستعارات المناسبة.

وربما يكون الدور الأكثر أهمية هو دور المعلمين فى التأكيد للأطفال فى كل الثقافات أن يطوروا مع آبائهم شعوراً بالقضايا العالمية والسلوكية الجديدة، ويربطون هذا الشعور – بشكل فعال – بهوياتهم وتقاليدهم الثقافية. ولابد أن يهدف التعليم الخاص بالشئون العالمية قبل المدرسة – من خلال تعليم البالغين – أنماطًا سلوكية ونظمًا قيمية متناسبة مع البيئة المشاركة. ولا يعنى ذلك أن تكون المدارس وحدها صاحبة هذه الرسالة، بل إنه على الصحافة والقادة السياسيين والمؤسسات غير الحكومية بجميع أنواعها، أن يصبحوا معلمين لكيفية توافق حياة الإنسان فى صراعها مع الحياة الجمعية.

العلاج يبدأ من عندنا

أدت الشئون العامة العريضة والبعيدة الغامضة، والفضاء الخارجى، والغلاف الجوى، والمحيطات وقارة انتاركتيكا إلى مرض يمكن ككاثره، ولا يمكن انعكاسه. إن تصرفات البشر الجبرية تفوق التطور البطىء فى المخطط العالمى للأشياء، والشرح يسير، والعلاج هو نحن.

إننا نتحرك فى الشئون العالمية بغير انتظام نحو الفكرة العامة التى نلاحظها، وليس من الحكمة أن نصدر للعامة القوانين والعادات والممارسات، التى أثبتت فائدتها على الأرض الجافة.

ويقوم إطار العمل فى السياسات الدولية والأمان والتجارة والتمويل، وحركة الشعب على أساس من يملك ماذا. وفى مثل هذا الإطار يتم تبادل الأرض والمصنوعات البشرية. وتسمى الأماكن التى تتم فيها الصفقات والتفاوض حولها بأماكن التبادل. حتى الناس والرهائن والجواسيس وسجناء الحروب يتم تبادلهم، وكأنهم ممتلكات شخص ما. ولكن

الشئون العالمية بطبيعتها نظام مشارك، والبيئات الأربع التى تصنع الشئون العالمية بطبيعتها لا يمكن شراؤها أو بيعها أو إعطاؤها أو استلامها أو قياسها أو تناسبها، ومن ثم فلابد أن نشترك فيها جميعًا، ولكى نشارك.. فإننا بحاجة إلى الجسد الصلب لقانون أو نظرية فى الاقتصاد السياسى.

وهذا يفسر عدم فائدة الصراع والمنافسة وقوانين الحرب وتقاليد اقتصاد السوق، فى عمليات التفكير فى الشئون العالمية، ولذا فإن حماية المناطق المتجمدة وأشد الأجزاء رطوبة؛ مما يحيط بنا من أماكن، وتنقية الهواء الذى نتنفسه، واستخدام ضوء الشمس بحذر يساعد على استمرار الحياة، وقد أصبحت كل المفاهيم التى تشبه الكومنولث والمجتمع غامضة.

هل يجب علينا أن نفرض قيمنا على الأشياء العامة؟ وأنها حقيقة.. أنه أينما نلمس ذلك، فإننا نضل طريقنا عبر دووب غير معروفة عما أنتجته ملايين السنين. أن البحث الحالى يتقيد بشرط «لاتلمس» «لاتلمس» (أيًا كانت اللغة المستخدمة) وسؤال كهذا لم يتم طرحه لخمسة وعشرين عاماً رغم أنه لازال يستحق البحث عن إجابة وهو: هل تعتقد أنك تستطيع تولى مسئولية الكون وتستطيع أن تعمل على تحسينه؟.

وكطريقة عملية، لايمكن أن نترك الأشياء العامة بمفردها؛ فالمشكلة هى تنظيم الرأى العالمى مكانًا مكان، وقضية قضية، بطريقة تحفظ توازن شهيتنا بين المغامرة وتحقيق رسالتنا المدنية للاحترام الصحى لعامل الجشع فى كل مشروع بشرى.